

بيان

جامعة بيرزيت

ضمن سياسة متواصلة ومبنيّة لارضاخ جامعة بيرزيت وفرض مخطط الادارة المدنية عليها . هذا المخطط الذي رفضته الجامعة ورفضت التعامل مع رموزه وقنواته اذ يستهدف الهوية الفلسطينية ويستهدف تدمير البنيان الفلسطيني من خلال ضرب مؤسسات الوطنية ، تتعرض الجامعة للمرة الثانية وخلال فصل دراسي واحد الى قرار تعسفي لاغلاقها لمدة شهرين آخرين وذلك من ٨٢/٢/١٦ الى ٨٢/٤/١٦ وما يترتب على ذلك من حرمان طلبة جامعة بيرزيت من حقهم الاساسي في التعليم .

وقد جاء القرار بعد مرور اقل من شهرين على اعادة فتح الجامعة بعد انتهاء مدة الاغلاق الاولى الواقعة ما بين ٨١/١١/٤ الى ٨٢/١/٤ . ويأتي قرار اغلاق الجامعة من قبل سلطات الحكم العسكري متوافقا مع ما يجري من اجراءات عديدة ضد شعبنا الفلسطيني والتي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي متمثلة بهدم البيوت ومصادرة الاراضي وبناء المستوطنات ومحاولة خنق المؤسسات الوطنية والاستمرار في سياسة التهجير والتهديد مما ادى الى توتر عام ومستمر في الاراضي المحتلة ورد جماهيري من كافة القطاعات لمقاومة كل هذه الاجراءات . ومنذ اعادة فتح جامعة بيرزيت في ٨٢/١/٤ والسلطات تعد على توتير الاوضاع والاستمرار في استفزاز الحركة الطلابية . فما زال اعضاء مجلس طلبة الجامعة قيد الاقامة الجبرية وبالتالي عزل الممثلين المنتخبين في مجلس الطلبة عن الجسم الطلابي ومعاقبتهم عن طريق حرمانهم من اداء تحصيلهم العلمي ، كما فرضت سلطات الحكم العسكري الاقامة الجبرية على احدى اساتذة الجامعة مما يعني حرمان وعزل الطلبة عن اساتذتهم . كذلك قامت دوريات الجيش باستمرار باقتحام الحرم الجامعي وتمزيق ملصقات ومقالات عن لوحات الاعلانات وبالتالي قمع الطلبة والنشاط الطلابي وخلق جو دائم من التوتر . الى جانب كل هذه الاستفزازات ازدادت المحاولات والضغوط لفرض قانون التعليم العالمي رقم ٨٥٤ (المعدل لقانون التربية والتعليم الاردني رقم ١٦) والذي صدر عن سلطات الحكم العسكري في تموز ١٩٨٠ ، ذلك القانون الذي ينافي الاعراف الدولية ويتعدى على الحريات الاكاديمية والذي رفضه كافة المؤسسات الاكاديمية في المناطق المحتلة كما شجبته مؤسسات وهيئات اكاديمية في مختلف انحاء العالم .

من هذا المنطلق حاملت سلطات الحكم العسكري فرض زيارات للجامعة من قبل ضباط (الادارة

من هذا المنطلق حاولت سلطات الحكم العسكري فرض زيارات للجامعة من قبل ضباط (الإدارة المدنية) . إلا ان الجامعة بكافة هيئاتها رفضت مثل هذه الزيارات لرفضها التعامل مع قانون ٨٥٤ من منطلق نأكيدها على هويتها الفلسطينية واستقلاليتها وحريتها الأكاديمية . وفي ١٥/٢/١٩٨٢ قام ضابط (الإدارة المدنية) تسيون غباي بزيارة قسرية للجامعة ودون رغبة ادارتها وبدلا من التوجه لادارتها عن طريق المدخل الرئيسي والذي سبق وان استعمله فسي رياره سابقه فقد اختار مدخلا خلفيا طويلا وقام بالتعريف على نفسه بصفته الرسمية كضابط التربية في الإدارة المدنية بشكل صريح وواضح وبطريقة لا تعطي ادني مجالاً للشك في رعيته باستفزاز الطلاب ومن ثم دخل مكاتب الإدارة حيث اضطر لمغادرة المكان بسرعته ضمن احتداد حاج وسخط طلابي عارم .

لقد كان رد الطلبة نابعا عن فهمهم العميق لفحوى ومغزى هذه الريارة كحلقة مكملة للمخطط الاستفزازي ضد الجامعة لغرض تدخل سلطات الحكم العسكري في الشؤون الداخلية للجامعة وكمقدمه لبداية سلم من التنازلات تستهدف في آخر الامر مسح العمل الأكاديمي وتأطيره وفرض القرار ٨٥٤ بحذافيره كأمر واقع .

وبعد ساعة من مفادرة الضابط الاسرائيلي قام جنود الاحتلال بمحاصرة الجامعة دون ان يقوم الطلاب بأى عمل يستدعي ذلك. وفي الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر نفس اليوم استدعى نائب رئيس الجامعة الى دائرة الحكم العسكري ثم طلب منه العودة الى الجامعة برفقة الحكم العسكري وتسيون غايى . عندئذ ، حاولت سلطات الحكم العسكري ارغام ادارة الجامعة على قبول اجراءات مهينة مثل الموافقة على عودة الضابط الاسرائيلي في محاولة لتشخيص الطلاب الذين قاموا بالتحرك ضده او الموافقة على عودته للقيام بزيارة للجامعة في نفس اليوم او اليوم التالي كدليل على خضوع واستسلام الادارة والطلاب وتحطيم كبريائهم الوطني .

وقد جوبهت هذه المطالبات والتي تعددت في اربع استدعأت لنائب رئيس الجامعة خسلال يومين بالرفض المطلق من قبل كافة الهيئات والطلاب في الجامعة . وفي مساء ٢/١٦ استدعى نائب الرئيس الى مقر قيادة الضفة الغربية في بيت ايل حيث قام قائد المنطقة الوسطى اورى اور بتسليمه قرار يقضي بأغلاق الجامعة لمدة شهرين . اننا نرى بقرارات اغلاق الجامعة المتكررة محاولة لاختضاع الجامعة وتفريغها من مضمونها الاكاديمي التي وجدت من اجله وحرمان الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعليم . اننا نحذر من خطورة هذه الخطوات على مسار الوضع التعليمي في الجامعة ونطالب جميع الهيئات والمؤسسات الوطنية في الداخل والخارج وكذلك جميع الهيئات الاكاديمية في العالم بالوقوف جنبا الى جنب مع جامعة بيرزيت ، واعادة فتحها في اقرب وقت والعاء اوامر الاقامة الجبرية عن الطلاب والاساتذة . كذلك نطالب بالعمل على رفع جميع الضغوط على الجامعة للحفاظ على هذا الانجاز الوطني وعدم المساومة على حقوقنا الانسانية والطبيعية في التعليم وحتى تتمكن هذه المؤسسة التعليمية من اداء رسالتها في خدمة المجتمع الفلسطيني .

١٩٨٢/٢/٢٢

جامعة بيرزيت

ص.ب. ١٤

بيرزيت - الضفة الغربية .